ـ محاضرة: نظام الرخص والحصص ومكافحة الاغراق والتوطين المصرفي

في هذه المحاضرة ،سنتعرف على واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني ،وهي رخص الاستيراد والتصدير ونظام الحصص .هذه الآليات تلعب دوراً رئيسياً في موازنة السوق ،وتشجيع الإنتاج المحلي ،وضبط فاتورة الاستيراد، والسؤال هو: ما هي رخص الاستيراد وما هو نظام الحصص ؟

ـ المحور الأول: نظام رخص الاستيراد والتصدير

ـ أولا: تعريف نظام الرخص: هو وسيلة الدولة لتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير عبر إصدار تراخيص، ورخص الاستيراد والتصدير هي وثائق رسمية تُصدرها السلطات المختصة أي وزارة التجارة ،وتُمنح للأشخاص أو المؤسسات الذين يرغبون في استيراد أو تصدير سلع معينة، وتنقسم إلى :

ـثانيا:أنواع رخص الاستيراد:

أ- **رخص تلقائية Licences Automatiques**:تُمنح بدون قيود لأي فاعل اقتصادي، فهي رخص تمنح دون تقييد لكل من يستوفي الشروط العامة ،وغالباً ما تكون للسلع غير الحساسة أو ذات طابع استهلاكي بسيط.

ب- **رخص غير تلقائية(Licences Non Automatiques):** تُمنح بناءً على دراسة مسبقة، وتكون موجهة للسلع التي ترغب الدولة في تنظيم استيرادها بسبب أهميتها الاقتصادية أو تأثيرها على الإنتاج المحلي.

ثانيا-أهداف نظام الرخص :يهدف نظام الرخص إلى :

أ-تقليص العجز التجاري.

ب- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية.

ج- مراقبة استخدام العملة الصعبة.

د- تنظيم العرض في السوق المحلي.

ـ شروط الحصول على رخصة استيراد أو تصدير : للحصول على الرخصة، يجب تقديم ملف يحتوي على:

1- وجود السجل التجاري لدى المعني أي يكون مسجل بالسجل التجاري.

2- إمتلاك المعني رقم التعريف الجبائي والضريبي .

3- شهادة عدم المديونية

4- وصف دقيق للمنتوج أو الخدمة

5- وثائق جمركية وفواتير أولية .

ويُرسل الملف إلى وزارة التجارة عبر منصتها الإلكترونية أو البريد الرسمي.

- المحور الثاني: نظام الحصص في الاستيراد .

والسؤال الأولي هنا هو :ما هو نظام الحصص(Quota System) ؟

تعتمد الجزائر على نظام الحصص (quotas) لتحديد كميات محددة يمكن استيرادها من سلع معينة، ويهدف نظام الرخص إلى تقليص العجز التجاري ،حماية الإنتاج المحلي ،وتقوية الميزان التجاري، ونظام الحصص يهدف إلى فرض قيود على المواد الحساسة مثل السيارات ،الإسمنت ،والحديد،تُشترط وثائق معيّنة للحصول على الرخصة مثل السجل التجاري ،شهادات عدم ديون ،وغيرها.

أ- تعريف نظام الحصص: هو نظام يحدد كمية معينة من سلعة يمكن استيرادها أو تصديرها خلال فترة زمنية محددة ،وغالباً ما يُستخدم مع السلع التي تشكل تهديداً للإنتاج المحلي أو ميزان المدفوعات.

ب- كيف يعمل نظام الحصص:

تحدد الدولة الكمية القصوى التي يمكن استيرادها من منتج معيّن، مثل السيارات أو الإسمنت،ويتم توزيع الحصص على المستوردين وفق شروط ومعايير شفافة ،مثل القدرات الإنتاجية أو الأقدمية في النشاط، كما يمكن إعلان فتح الحصص من خلال مناقصة أو دعوة عامة لإبداء الاهتمام.

وختاماً ،تعتبر رخص الاستيراد والتصدير ونظام الحصص من الأدوات الحيوية التي تمكّن الدولة من تنظيم

السوق ،وحماية الاقتصاد الوطني ،وتحقيق التوازن التجاري، ومن الضروري فهم كيف تُستخدم هذه الأدوات في السياسات التجارية الحديثة ،خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

ـ المحور الثالث: مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية

في عالم التجارة المفتوح اليوم ،تواجه الدول تحديات كبيرة من أبرزها مشكلة الإغراق ،وهي من أخطر الظواهر التي تهدد الصناعات المحلية ،وقد تؤدي إلى اختلال التوازن التجاري، فما هو الإغراق ،طرق مكافحته ،وأهم التدابير الوقائية التي تتخذها الدول لحماية اقتصادها، فما هو الإغراق(Dumping) ؟

أولا- تعريف الاغراق :الإغراق بيع منتج في السوق المحلية بسعر أقل من سعره في بلد المنشأ بمقدار يزيد عن 2 بالمئة، والهدف هو السيطرة على السوق وإقصاء المنافسين المحليين .وتسمح منظمة التجارة العالمية (OMC)باتخاذ تدابير ضد الإغراق مثل فرض رسوم إضافية، كما أن الاغراق هوالإغراق هو قيام شركة أجنبية ببيع منتجاتها في السوق المحلية لدولة ما بسعر أقل من سعرها في بلد المنشأ، أو أقل من تكلفة إنتاجها، ويهدف الإغراق إلى إقصاء المنافسين المحليين،السيطرة على السوق، فرض الاحتكار لاحقاً .

ـ**ثانياً: آثار الإغراق على الاقتصاد الوطني :** من الاثار الاقتصادية لظاهرة الاغراق نجد :

1-انهيار الصناعات الوطنية.

2-زيادة البطالة بسبب غلق المصانع.

3-ارتفاع العجز التجاري.

4-إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

ـ**رابعا: كيف يُثبت الإغراق قانونياً:** لكي تعلن دولة ما وجود حالة إغراق، يجب توفر ثلاثة شروط رئيسية:

الشرط	التفسير
وجود إغراق فعلي	فرق واضح بين سعر المنتج في السوق المحلية وسعره بالخارج.
حدوث ضرر لصناعة محلية	كإغلاق مصانع أو تراجع الأرباح أو تسريح العمال.
العلاقة السببية	يجب إثبات أن الضرر ناتج فعلاً عن الإغراق، وليس سبباً آخر.

- **خامساً: موقف الجزائر والتشريعات الدولية:** الجزائر تطمح لعضوية منظمة التجارة العالمية (OMC) وتلتزم باتفاقيات مكافحة الإغراق لعام 1994، لذلك:

تم تضمين مكافحة الإغراق ضمن التشريعات الجزائرية خاصةً عبرالقوانين الجمركية،ومراسيم تنفيذية خاصة، حيث تم وضع آلية تتمثل في نظام الشكاوى والتحقيقات.

- **سادسا: التدابير الوقائية ومكافحة الإغراق، وتشمل:** تشمل التدابير الوقائية من الاغراق التالي:

1-الرسوم التعويضية :(Anti-Dumping Duties) أي تقوم الحكومة بفرض رسوم إضافية على المنتج المستورد الذي يغرق السوق.

2-التدابير الوقائية :(Safeguards)حتى لو أنه لايوجد إغراق، لكن هناك زيادة مفاجئة بالواردات تضر بالصناعة المحلية، المصالح المختصة في الدولة، يمكن في هذه الحالة فرض تدابير مؤقتة لحماية السوق.

3-التحقيقات الرسمية: بمعنى أنه يتم فتح تحقيق لكي يتم التأكد من مدى وجود إغراق أو ضرر للصناعة المحلية، وفي حالة إثبات وجود إغراق يتم فرض التدابير اللازمة.

والهدف من هذه التدابيرهو حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير العادلة، وخلق بيئة سوقية عادلة لكل الأطراف،ودعم الاقتصاد الوطني واستمرار المصانع والشركات المحلية .

- **المحور الرابع:التوطين لعمليات التجارة الخارجية**

أ- تعريف: كتعريف مبسط التوطين هو إلزام المتعاملين الاقتصاديين من المستوردين والمصدرين، بفتح ملف توطين بنكي عند قيامهم بعمليات تجارية مع الخارج، والغرض هو مراقبة تحويلات العملة الصعبة وضمان الشفافية في العمليات التجارية الدولية.

ب-الإطار القانوني لعملية التوطين المصرفي:

نجد الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، كما نجد قانون المالية وبعض قرارات بنك الجزائر، وتعليمات مديرية التجارة الخارجية،كما نجد الدور الرقابي للبنك المركزي وبنك الجزائر في فرض وتتبع عمليات التوطين.

ج- خطوات التوطين المصرفي: تتسلسل خطوات التوطين المصرفي كمايلي :

- تقديم فاتورة أولية proforma invoice
- فتح ملف التوطين في البنك المعني .

-تحديد وسيلة الدفع (تحويل، اعتماد مستندي، إلخ)

- تتبع البضاعة والتحويلات المالية.

- غلق أو تصفية ملف التوطين بعد إنهاء العملية .

د- أهداف التوطين التوطين المصرفي لعمليات التجارة الخارجية:

تهدف عملية التوطين المصرفي إلى محاربة تهريب العملة، وحماية الاقتصاد الوطني، كما تهدف إلى دعم الاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة وضمان مطابقة الفواتير والأسعار ومحاربة ظاهرة تضخيم الفواتير.

ويختلف هدف توطين عمليات التصدير عن الهدف من توطين الاستيراد، بحيث أن توطين التصدير يهدف لضمان دخول العائدات بالعملة الصعبة في حيت أن الهدف من توطين الاستيراد هو ضمان خروج العملة مقابل سلع حقيقية وليس تهريب العملة الصعبة بطرق إحتيالية.

ختاما: الجزائر تعتمد على أدوات تنظيمية قوية في التجارة الدولية، مثل نظام رخص الاستيراد والتصديروهي أداة سيادية لتنظيم السوق، وظاهرة الإغراق تهدد الصناعة المحلية وتُوجد آليات قانونية لمواجهتهما، وتوطين العمليات هو العمود الفقري لمتابعة الحوالات وضمان الامتثال للنظام المصرفي.